قياس و تحليل العلاقة بين الرفاهية الاجتماعية والنمو الاقتصادي في العراق*

ا.م.د.مهدي سهر الجبوري سعدون رشيد خضير

كلية الادارة والاقتصاد / جامعة كربلاء

المستخلص

يعد موضوع الرفاهية الاجتماعية من الموضوعات المهمة الذي تزايد الاهتمام به في الآونة الأخيرة من قبل الباحثين ومتخذي القرار على حد سواء، خاصة وان موضوع الرفاهية الاجتماعية يرتبط مباشرة بإفراد المجتمع من خلال تقديم الخدمات الاجتماعية المختلفة لهم .وتتباين درجة ونوع الخدمات الاجتماعية المقدمة لإفراد المجتمع وحسب السياسات الاجتماعية لكل بلد من بلدان العالم المختلفة . وتهدف الدراسة إلى تحديد نوع العلاقة السببية والتبادلية ومعرفتها بين مؤشر الرفاهية الاجتماعية ومؤشر النمو الاقتصادي في العراق ولمدة الدراسة ١٩٨٠- ٢٠١٢ وذلك باستخدام نموذج التحليل القياسي VAR ومن خلال برنامج القياسي EVIEWS 7، وتحديد فيما اذا كانت العلاقة باتجاه واحد او باتجاهين وحجم تلك العلاقة لمعرفة مدى تحقق الرفاهية الاجتماعية في العراق خلال المدة المذكورة وانعكاس ذلك على تحقيق معدلات نمو اقتصادي.

Abstract:

The subject of the social welfare of the important issues that the growing interest in recent times by researchers and decision-makers alike, especially since the subject of social welfare is directly linked to members of the community through the provision of social services different to them. Vary the degree and type of social services provided to members of the community and by policy social each country from different countries of the world .

The study aims to identify and know what type of causality and reciprocity between the index of social welfare and indicator of economic growth in Iraq, and the study period 1980 - 2012 using the analysis model standard VAR and through the program record EVIEWS 7, and determine whether the relationship is one-way or two-way and the size of that relationship to see how social welfare check in Iraq during the period in question and its impact on economic growth rates .

المقدمة :

هدف السياسات الاجتماعية لكل بلد توفير الرفاهية الاجتماعية لجميع أفراد المجتمع عبر حصول الإفراد على خدمات صحية وكذلك التعليم ، فضلا عن تقليل التفاوت في الدخل بين أفراد المجتمع وخفض معدلات الفقر ، وان ذلك جميعا يتطلب زيادة الإنفاق على الصحة والتعليم وزيادة تخصيصات الحماية الاجتماعية.ان غياب السياسات الاجتماعية لأي بلد يؤدي إلى انخفاض في مؤشرات الرفاهية الاجتماعية ومن ثم ينعكس ذلك سلبا

* بحث مستل من رسالة ماجستير

على تحقيق معدلات النمو الاقتصادي ، بالإضافة إلى أن البلدان التي تحقق ناتجا محليا إجماليا مرتفع ومعدلات نمو ايجابية يتطلب منها أن تخصص نسبة مرتفعه من النفقات العامة لبرامج الرفاهية الاجتماعية ولاسيما بنودها الأساسية الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية. والعراق واحدُ البلدان التي تعاني من انخفاض في نسبة ما يخصص من الموازنة العامة لقطاعات الصحة والتعليم ، فضلا عن الحماية الاجتماعية وبنسبة منخفضة جدا قياسا ببنود الإنفاق الأخرى في الموازنة على الرغم مما يعانيه البلد من ارتفاع في مؤشرات البطالة ومؤشرات الفقر والحرمان لشريحة كبيرة من المواطنين وكذلك نقص في الخدمات الصحية من حيث أعداد المستشفيات والأطباء ،فضلا عن انخفاض في مؤشرات التعليم من ناحية عدد الطلبة المستمرين بالدراسة وعدد المدارس وغيرها من المؤشرات .

مشكلة البحث:

تعاني اغلب بلدان العالم النامية بصورة عامة والعراق بصورة خاصة من غياب البرامج والسياسات الاجتماعية التي تمس حياة الأفراد والمجتمع مما يؤدي إلى انخفاض في مستوى الرفاهية الاجتماعية ، فضلا عما يرافقها من انخفاض في معدلات النمو الاقتصادي. ومن الممكن ملاحظة بأن الإشكالية في مسالة الرفاهية الاجتماعية في العراق تتمثل في إن السياسات الاجتماعية تعد تابعة للسياسات الاقتصادية في الأهمية والدلالة ، الا أن هناك فجوة في مؤشرات الرفاهية الاجتماعية ولاسيما في مؤشرات الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية وانعكاس ذلك سلبا على مؤشر النمو الاقتصادي. ويعاني إفراد المجتمع في العراق من تدني في مستوى الرفاهية الاجتماعية بسبب انخفاض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بإفراد المجتمع وانعكاس ذلك على تحقيق معدلات نمو اقتصادية ايجابية و مرتفعة .

فرضية البحث:

تنطلق هذه الدراسة من فرضية مفادها ان هنالك علاقة تبادلية بين مؤشرات الرفاهية الاجتماعية والنمو الاقتصادي ، إذ إن زيادة الإنفاق على الخدمات وتحسين الرفاهية الاجتماعية يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي وبالعكس .

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى قياس وتحليل العلاقة التبادلية بين مؤشرات الرفاهية الاجتماعية والنمو الاقتصادي في العراق اثناء مدة الدراسة والممتدة من ١٩٨٠- ٢٠١٢ .

المبحث الأول / الاطار النظري للرفاهية الاجتماعية

اولا- مفهوم الرفاهية الاجتماعية :

يعني اقتصاد الرفاهية النتائج الاجتماعية التي يمكن قياسها موضوعيا وتناولها في النظرية الاقتصادية ،فالدخل القومي أي تدفق السلع والخدمات يقترن مباشرة بالرفاهية وكلما زاد الدخل القومي وازدادت المساواة في توزيعه ازدادت رفاهية المجتمع،إذ تعرف الرفاهية الاقتصادية بأنها ذلك الجزء من الرفاهية الاجتماعية الذي تحكمه وتؤثر به العوامل الاقتصادية في ضوء الإمكانات الاقتصادية من خلال الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة وتحقيق أقصى إشباع ممكن من السلع والخدمات كافة لعموم أفراد المجتمع ،ويتضح من هذا التعريف جانبان الأول إن الرفاهية الاقتصادية جزء من الرفاهية الاجتماعية تحدده العوامل الاقتصادية،إما الجانب الاخر فهو آلية تحقيق ذلك الجزء من الرفاهية ويتم ذلك عن طريق الاستغلال الأمثل للموارد

الاقتصادية المتاحة وتحقيق أقصى إشباع ممكن من السلع والخدمات لعموم أفراد المجتمع(العكيلي ، ٢٠٠١، ص ٢٧٠) .

وكذلك يعني اقتصاد الرفاهية بدراسة وتقييم الكفاءة الاقتصادية والنظم المتعلقة في توزيع الموارد بما يؤدي إلى تحقيق اكبر قدر من المنفعة الاجتماعية وتوفير الظروف التي يمكن عن طريقها تقوم السياسات الاقتصادية في تحقيق الرفاهية للمجتمع وتستدعي هذه السياسات التدخل لتشجيع المشروعات المنتجة وعدالة التوزيع للضرائب بما يزيد من الإنتاج ومن إشباع الحاجات .كما يعرفه آخرون ذلك الجزء من الرفاهية الاجتماعية التي يتناولها المقياس النقدي بصورة مباشرة وغير مباشرة(يونس،٢٠١٠،ص٤٠)

ويتضح من التعريف سالف الذكر إن الرفاهية الاقتصادية جزء من الرفاهية الاجتماعية مع افتراض إمكانية قياس مستوى الرفاهية عن طريق النقود وهذا الافتراض لا يمكن قبوله لعدم إمكانية قياس الرفاهية أو تقدير مستواها بالنقود .اذ إن المنفعة ليست الإشباع لان المنفعة هي قابلية الشيء لإشباع حاجة ومن ثم تكون علاقتها بالإشباع كعلاقة السبب بالنتيجة كما إن المنفعة خاصة بالشيء إما الإشباع فمرتبط بالفرد ومعنى ذلك ان الرفاهية الاقتصادية تستند إلى المنفعة(يونس،٢٠١٠،ص٤٠).

يستخدم البعض مفهوم (الرعاية الاجتماعية) ترجمة لمفهوم الرفاهية الاجتماعية social welfare (البدوي،١٩٧٨،ص٣٩٩) بينما يحدده البعض بأنشطة مؤسسية معينة تهتم بالتعامل مع مشكلات اجتماعية معينة (كالفقر مثلا)، وان البعض الأخر يوسع المفهوم فيصبح صفة لإجراءات عدة تقوم بها الدولة (دولة الرعاية أو دولة الرفاهية)(كنعان،١٩٩٨،ص١٥٦-١٥٧).

وفي الواقع إن الاتجاهين لا يتناقضان بل هما منظوران متداخلان أحدهما ضيق محدود والأخر واسع وشمولي.

فقد عرفت الرعاية الاجتماعية بأنها نسق من الخدمات الاجتماعية والمؤسسات ترمى إلى الافراد والجماعات بغية الوصول إلى مستويات ملائمة للمعيشة والصحة كما يهدف إلى قيام علاقات اجتماعية سوية بين الافراد لتنمية قدراتهم وتحسين الحياة الإنسانية بما يتفق مع حاجات المجتمع(البدوي،١٩٧٨،ص٣٩٩).

إما الرفاهية الاجتماعية هي جزء من نظام الحماية الاجتماعية فالرفاهية الاجتماعية مفهوم يشير إلى مجموعة من الوظائف التي يلزم القانون السلطات الحكومية ان تقدم الخدمات الاجتماعية بما في ذلك خدمات خاصة لقطاعات معينة من السكان والمكون من توفير الدخل الأمن كجزء من الرعاية الاجتماعية .

وبما أن الرعاية الاجتماعية هي جزء من نظام الحماية الاجتماعية ، فان نظام الحماية الاجتماعية يتكون من عنصرين رئيسين هما : الرعاية الاجتماعية (خدمات اجتماعية وعنصر تامين الدخل) أي الدخل الآمن (الأمن من البطالة ودفع المعاشات التقاعدية الآمن والأمن).

ثأنيا –اهداف ومبادئ الرفاهية الاجتماعية :

إن الهدف الأساس من نظام الحماية الاجتماعية والرعاية الاجتماعية هو العنصر الاجتماعي وهو ضمان الحق الدستوري للجميع في الإقامة والعناية والتي لا غنى عنها بما يتفق مع كرامة الحياة الإنسانية وتوفير الخدمات الاجتماعية وضمان الدخل الآمن وتقديم الدعم والرعاية إلى الافراد والأسر المحتاجة Helsinki .(2006,p3)

كما تهدف الرفاهية الاجتماعية إلى تمكن إفراد المجتمع من المشاركة في الحياة العملية والمساهمة في صنع القرارات السياسية والاقتصادية وضمان المساواة بين الجنسين .

وكذلك الوقاية ومعالجة التهميش الاجتماعي التي تشكل جزءا أساسيا من الرفاهية الاجتماعية وتلعب الحكومات دورا قويا في تحديد وتوجيه المبادئ الأساسية للرعاية الاجتماعية ورصد تنفيذها ، والحفاظ على الرفاه الاجتماعي وكذلك وضع خطط لمعالجة المشاكل الاجتماعية الناجمة من الفقر والبطالة مما يتطلب النظر للجوانب الاجتماعية في جميع القرارات التي لها تأثير اجتماعي ، كالسياسة البيئية وسياسات الإسكان وسياسة العمالة سياسة التعليم(Helsinki 2006,p3).

كما تحقق السياسة الاجتماعية مستويات عالية للتعاون بين مختلف اجهزة الرعاية الاجتماعية والتخطيط لتنمية المجتمع تنمية شاملة ، اذ يمكن بواسطة السياسة الاجتماعية تحقيق افضل استثمار ممكن للامكانات والموارد البشرية والمادية والتنظيمية المتاحة في المجتمع ، وكذلك اشباع اقصى قدر ممكن من احتياجات افراد المجتمع وحل مشكلاتهم و وتحقيق افضل معدلات للرفاهية الاجتماعية لجميع افراد المجتمع(العبادي، ص٥٤).وبواسطة السياسة الاجتماعية يمكن تحقيق النمو المتوازن بين قطاعات النشاط الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والمادي في المجتمع. وتحقيق الامن والسلام الاجتماعي(السروجي،١٩٨٩،ص٣١)

المبحث الثاني / تحليل مؤشرات الرفاهية الاجتماعية في العراق

يتناول هذا المبحث تحليل اهم مؤشرات الرفاهية الاجتماعية في العراق والمتمثلة بما يعكسه الانفاق على التعليم والانفاق على الصحة كمؤشرين مهمين للفرد والمجتمع فضلا عن عامل مهم للرفاهية الا وهو الانفاق على الحماية الاجتماعية لماله من اثر ايجابي في فئات مشموله به ويغطي جزءا من المجتمع. وستناول تلك المؤشرات الثلاثة اعلاه بالتفصيل في هذه مدة الدراسة ١٩٨٠– ٢٠١٢ .

أولا: الإنفاق على التعليم:

يعد التعليم الركيزة الأساسية في تطوير الإنسان ورفع قدرته وهو عماد التنمية الشاملة والذي يلبي احتياجاتها عن طريق تهيئة القدرات الوطنية ذات المستويات العلمية والفنية العالية والتي تروم التطور والنجاح والرفاهية لإفراد مجتمعها بعدما أخذت التطورات التكنولوجية والتغيرات التقنية تؤثر بشكل فعال في كل مظهر من مظاهر الحياة ،وقد اكتسب التعليم أهمية خاصة في تحسين الأفاق المؤاتية للنمو الاقتصادي ورفع الإنتاجية وتحسين مستويات الدخل وتوزيعه ورفع مستوى الصحة والتغذية وهو ما يؤدي إلى إسهامات متعددة الجوانب في التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية (برنامج الامم المتحدة الانمائي،٢٠٠٣،ص١٤٣).

وتعد النفقات التعليمية من بين أوجه اقتصاديات التعليم وأهدافه لما لها من أهمية في تطوير الأداء التربوي والثقافي للمؤسسات التعليمية وللمراحل الدراسية كافة والتي تهييء الملاكات العلمية وتكسبهم الخبرة اللازمة لخدمة المجتمع وتطوره ،وهي تمثل إحدى المشكلات التي تعاني منها البلدان النامية بل وتعد عقبة في تطوير إمكانياتها العلمية بسبب انخفاض مستوى دخلها القومي (الكليدار،٢٠٠٩، ص٣٩)، واذ إن العراق يتمتع بدخل مرتفع نسبيا لانه دولة نفطية فلابد من إن ينعكس ايجابيا على النفقات التعليمية، لقد كان نظام التعليم في العراق احد ضحايا الحروب والصراعات والظروف الاقتصادية الصعبة الأمر الذي انعكس على تراجع نوعية التعليم بشكل مستمر ولاسيما خلال العقود الأخيرة بسبب الظروف التي مر بها العراق بعد إسقاط النظام السابق بعد ٢٠٠٣/٤/٩ وما رافقها من عمليات تدمير للبنية التحتية التربوية سواء من جراء العمليات العسكرية للاحتلال أو ما أعقبها من عمليات إرهابية لاتزال متنامية الوقائع، ناهيك عن عدم استيعاب اثر النمو المتسرع في عوامل الضغط على النظام التربوي كنمو السكان مثلا وحراكه الاجتماعي ،كل تلك العوامل

إضافة عبئا أخر على تركة النظام التربوي الثقيلة أصلا(الحسيني، ٢٠١٠، ١٢٧) ولتحليل تطور نفقات التعليم في العراق تم تقسيم مدة الدراسة إلى ثلاث مراحل هي:

١-تطور نفقات التعليم للمدة ١٩٨٠-١٩٨٩

يوضح الجدول (١) تطور الإنفاق على التعليم (التربية والتعليم العالي) اذ سجل الإنفاق على التعليم عام ١٩٨٠ مبلغ (514.6283) مليون دينار وكانت نسبة الإنفاق على التعليم إلى الإنفاق العام (2.8%) ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي (1.36%) إلا إن دخول العراق حرب الخليج الأولى أدى إلى تراجع نفقات التعليم ففي عام ١٩٨١ بلغت (512.4248) مليون دينار بمعدل نمو سنوي سالب بلغ (0.4%) اذ تراجعت نسبة الإنفاق على التعليم إلى النفقات العامة إلى(2.3%)، بسبب الزيادة في الإنفاق العسكري على حساب النفقات الأخرى ومن ضمنها الإنفاق على التعليم .

استمر الإنفاق على التعليم بالتراجع عام ١٩٨٢ ليصل عام ١٩٨٣ إلى (354.0157) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ (20.1-%) حيث سجلت نسبة الإنفاق على التعليم إلى الإنفاق العام (1.9%) إما نسبة الإنفاق على التعليم إلى الناتج المحلي الإجمالي فقد أخذت هي الأخرى بالانخفاض. في الأعوام التي تلت عام ١٩٨٤ اخذ الإنفاق على التعليم بالزيادة وبمعدلات نمو مضطردة وكذلك نسبة الإنفاق على التعليم إلى كل من الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي حيث وصل الإنفاق على التعليم بالأسعار الثابتة أقصاه في نهاية المدة حيث بلغ (621.731) مليون دينار بمعدل نمو سنوي بلغ (14.1%) وبنسبة بلغت أقصاها إلى النفقات العامة والناتج المحلي الإجمالي حيث سجلت (4.7%) و(3.23%)على التوالي ويعود السبب في ذلك إلى انتهاء الحرب من جانب ومن جانب اخر ارتفاع الإيرادات النفطية الناجمة من زيادة الصادرات النفطية والتي تعد المصدر الرئيسي لتلبية النفقات العامة .وقد سجل معدل نمو مركب موجب خلال هذه المدة بلغت(١,٩%).

جدول (١) يوضح تطور النفقات على التعليم للمدة من (١٩٨٠-١٩٨٩) مليون دينار

السنة	الإنفاق على التعليم بالأسعار الثابتة	معدل النمو	نسبة الإنفاق على التعليم إلى الإنفاق العام	نسبة الإنفاق على التعليم إلى GDP
1980	514.6		2.8	1.36
1981	512.4	-0.4	2.3	2.25
1982	443.1	-13.5	1.7	1.97
1983	354.01	-20.1	1.9	1.78
1984	318.8	-9.9	2.1	1.50
1985	346.6	8.7	2.4	1.64
1986	353.3	1.9	2.5	1.74
1987	483.4	36.8	3.4	2.26
1988	544.9	12.7	4.1	2.80
1989	621.7	14.1	4.7	3.23
معدل النمو المركب	١,٩			

المصدر:من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للاحصاء–مديرية الارقام القياسية نشرات مختلفة. البنك المركزي العراقي– المديرية العامة للابحاث والاحصاء–مجموعات احصائية لسنوات مختلفة.

٢–تطور نفقات التعليم للمدة ١٩٩٠–٢٠٠٢

الجدول (٢) يوضح ان مستويات الإنفاق على التعليم بالأسعار الثابتة انخفضت من (446.9603) مليون دينار عام ١٩٩٠ بمعدل نمو سنوي سالب بلغ (28.1–%) اذ يمثل (5.1%) من النفقات العامة، إما بالنسبة للإنفاق على التعليم إلى الناتج المحلي الإجمالي وهو ما يعبر عن مدى توجه الحكومة واهتمامها بتخصيص الموارد لهذا القطاع الحيوي من (1.28%) عام ١٩٩٠ إلى (0.27%) عام ١٩٩٥ ويعود جزء كبير من أسباب الانخفاض إلى متغيرات الحصار الاقتصادي على المجتمع العراقي الذي بلغ أشده في منتصف عقد التسعينات وترتب عليه أعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام مما أدى إلى عدم تجانس الإنفاق على التعليم وعدم استقراره في المدة المذكورة(النجفي،٢٠٠٦،ص٦١) .

استمر الإنفاق على التعليم بالانخفاض ليصل إلى ادني مستوى له خلال مدة الدراسة إذ بلغ (31.18) مليون دينار عام ١٩٩٧ بسبب العقوبات الاقتصادية وما نجم عنها من آثار اقتصادية ومالية ثم أخذت بعدها مؤشرات الإنفاق على التعليم بالارتفاع عام ١٩٩٨ بلغ الإنفاق على التعليم (41.59) مليون دينار أي بمعدل نمو سنوي بلغ (33.3%) تقريبا لتصل عام ٢٠٠٢ وهي ما قبل المرحلة الانتقالية إلى (125.90) مليون دينار بمعدل نمو سنوي بلغ (24.4%) حيث يمثل نسبة (5.3%) من النفقات العامة و نسبة (0.42%) من الناتج المحلي الإجمالي .

جدول (٢) يوضح تطور النفقات على التعليم للمدة ١٩٩٠–٢٠٠٢ مليون دينار

السنة	الإنفاق على التعليم بالأسعار الثابتة	معدل النمو	نسبة الإنفاق على التعليم إلى الإنفاق العام	نسبة الإنفاق على التعليم إلى GDP %
1990	446.96	-28.1103	5.1	1.288
1991	180.88	-59.5303	4.8	1.968
1992	147.23	-18.6042	3.8	1.085
1993	89.81	-38.9989	3.4	0.729
1994	41.53	-53.7543	3.2	0.387
1995	26.17	-36.9842	2.6	0.272
1996	33.78	29.08981	3.7	0.306
1997	31.18	-7.71003	3.7	0.150

1998	41.59	33.37802	3.8	0.202
1999	67.15	61.47134	6.1	0.182
2000	69.52	3.529631	4.6	0.136
2001	101.17	45.51761	5.6	0.280
2002	125.90	24.44218	5.3	0.419
معدل النمو المركب	-٩,٢٩			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للاحصاء-مديرية الارقام القياسية نشرات مختلفة. البنك المركزي العراقي- المديرية العامة للابحاث والاحصاء-مجموعات احصائية لسنوات مختلفة.

وقد عملت الحكومة آنذاك على رصد المبالغ اللازمة لدعم قطاع التربية والتعليم في الخطط السنوية بعد تنفيذ مذكرة التفاهم وإدراكها مدى التدهور الذي لحق بالمؤسسات التعليمية وملاكاتها التدريسية في السنوات الخمس السابقة لهذه المدة وضرورة الحفاظ على استمرارية عملية التربية والتعليم وتقديم الخدمات التربوية لأوسع شريحة في المجتمع (الحلو ،٢٠٠٩ ،ص٨٠). وبلغ معدل النمو المركب خلال هذه المدة (٩,٢٩%).

٣- تطور نفقات التعليم للمدة من ٢٠٠٣-٢٠١٢

استمرت النفقات على التعليم بالارتفاع اذ بلغت عام ٢٠٠٣ مبلغ (285.02) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ (126.4%) وبلغت نسبة نفقات التعليم إلى الإنفاق العام (26%) وكانت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي (1.71%) إما في عام ٢٠٠٤ فقد ارتفعت بمعدل نمو سنوي بلغ (120.1%) وبلغت نسبتها إلى الإنفاق العام (4.5%) ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي بلغت (2.71%) إلا أنها أخذت بالتراجع حتى بلغت أدنا مستوى لها خلال هذه المدة عام ٢٠٠٧ اذ بلغت (391.86) مليون دينار بمعدل نمو سنوي سالب بلغ (10.5-%) ويعود السبب إلى تنامي الإرهاب الطائفي وتراجع البني التحتية للقطاع التعليمي ،ثم عادت لترتفع مرة أخرى في الأعوام اللاحقة وكما في الجدول (٣) .

وبصورة عامة تحسن مستوى الإنفاق على التعليم (بالأسعار الثابتة) في إجمالي مدة الدراسة (١٩٨٠-٢٠١٢) إلا إن هذا التحسن لم يكن بضخامة حجم المشكلات والاختلالات والتي يكون بعضها موروثا والبعض الأخر يتعلق بتردي الأوضاع الأمنية مما أدى إلى عدم القدرة على تجاوز مشكلات النظام التربوي وعدم تحقيق غاياته الرئيسية ،فكانت ابرز هذه المشكلات هي عدم كفاية البنية التحتية بعدما تزايدت ظاهرة الازدواج المدرسي بوصفها تجسيدا لظاهرة الاختلال الأساسي في تقديم الخدمات التربوية ،فضلا عن الاختلال الهيكلي في تركيبة النفقات التعليمية والتي تذهب بنسبة (٩٣%) كأجور ورواتب للموظفين وما تبقى لا يمكنه إن يحدث أثرا ايجابيا في تطور النظام التربوي(التقرير الوطني لحال التنمية البشرية في العراق،٢٠٠٩ ،١٣١).

جدول (٣) تطور نفقات التعليم للمدة من ٢٠٠٣-٢٠١٢ بالأسعار الثابتة مليون دينار

السنة	الإنفاق على التعليم بالأسعار الثابتة	معدل النمو	نسبة الإنفاق على التعليم إلى الإنفاق العام	نسبة الإنفاق على التعليم إلى GDP %
2003	285.02	126.٤	26	1.74
2004	627.39	120.1	4.5	2.71
2005	574.38	-8.4	6.9	2.46
2006	437.97	-23.7	5.5	2.21
2007	391.86	-10.5	6.3	2.22
2008	811.59	107.1	8.9	3.35
2009	1022.06	25.9	12.3	4.62
2010	1049.86	2.7	9.8	4.27
2011	1163.88	10.9	11.4	3.75
2012	1539.97	٣٢,٣	٩,٥	4.55
معدل النمو المركب	18.38			

المصدر :من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للاحصاء-مديرية الارقام القياسية نشرات مختلفة. البنك المركزي العراقي- المديرية العامة للابحاث والاحصاء-مجموعات احصائية لسنوات مختلفة.

ويكشف هذا التذبذب في الارتفاع والانخفاض للإنفاق على التعليم إلى عدم اعتماد سياسة تصحيحية مناسبة لإعادة تأهيل القطاع التربوي وفق خطط مدروسة تتكفل بتلبية احتياجات هذا القطاع من اجل تمكين الناس في مواصلة دراستهم في المراحل الدراسية كافة .

وقد بلغ معدل النمو المركب لمدة الدراسة لنفقات التعليم ٣,٣٨، وهذا يعني بان النمو المركب لنفقات التعليم لمدة الدراسة كان موجبا ومن ثم فان ذلك انعكس على زيادة عدد الملتحقين بالدراسة الابتدائية والثانوية والجامعية واعداد الخرجين فضلا عنالتوسع في عدد المدارس والجامعات على مستوى العراق خلال تلك المدة.

ثانيا – الإنفاق على الصحة :

يعد مؤشر الإنفاق على الصحة من المؤشرات التي تعكس مدى الحماية والاهتمام من قبل الدولة في تنمية هذا القطاع،كونه ذا علاقة وثيقة بالتنمية البشرية وان صحة الإنسان مكون رئيس من مكوناتها إذ إنها وثيقة الصلة ببناء القدرات البشرية وتوظيفها توظيفا فعالا في النشاط الإنتاجي.إن الحالة الصحية للسكان في أي بلد هي عنصر جوهري في التنمية الاقتصادية لذلك البلد(تقريرالاقتصاد العراقي ،٢٠٠٩ ،ص٦٩).

لقد تأثرت الأوضاع الصحية في العراق وبشكل واضح للعيان بالتطورات التي مرت بالبلاد وما تركته من آثار .ولان الأنفاق بصورة عامة ومنه الإنفاق على الصحة بصورة خاصة يتاثر بالعوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية،فقد تم تقسيم الأنفاق على الصحة إلى ثلاث مدد وهي:

١-الإنفاق على الصحة للمدة من ١٩٨٠-١٩٨٩

اذ بلغ الإنفاق على الصحة بالأسعار الثابتة عام ١٩٨٠مقدار (335.25) مليون دينار وكانت نسبتها إلى الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي بلغت (1.8%) تقريبا ، وكما في الجدول (٤).اذ نلاحظ إن الإنفاق

على الصحة قد زاد عام ١٩٨١ إلى (407.81) مليون دينار بمعدل نمو سنوي بلغ (21.6%) اذ ازدادت نسبة الإنفاق على الصحة إلى الناتج المحلي الإجمالي بلغت (1.79%) وهي أعلى نسبة سجلت خلال هذة المدة ويعود السبب الرئيس إلى إدخال القطاع الصحي ضمن الخطة الخمسية الانفجارية (١٩٨١-١٩٨٥) والتي فشلت فيما بعد نتيجة دخول العراق حرب الخليج الأولى والاهتمام الحكومي بهذا القطاع باعتباره جزء من المعركة.تراجع الإنفاق على الصحة في الأعوام اللاحقة ليصل أدنى مستوى له خلال هذه المدة عام ١٩٨٤ بلغ (228.02) مليون دينار بمعدل نمو سنوي سالب بلغ (9.5-%) وكانت نسبة الإنفاق على هذا القطاع إلى الإنفاق العام (1.5%) ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي (1.07%) ،ازداد الإنفاق بصورة متذبذبة للقطاع الصحي في الأعوام التي تلت ١٩٨٤ لتصل عام ١٩٨٩ إلى (273.56) مليون دينار بمعدل نمو سنوي بلغ (14.8%) اذ كانت نسبة الإنفاق على الصحة إلى الإنفاق العام (2.1%) ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي بلغت (1.42%)،إما معدل النمو المركب لهذه المدة بلغت (٢,٠١-%).من ذلك يتضح ان ظروف الحرب قد عكست أثارها السلبية على القطاعات بصورة عامة وعلى القطاع الصحي بصورة خاصة مما أدى إلى تذبذب الأهمية النسبية للقطاع الصحي بالنسبة للحكومة ويمكن ملاحظة ذلك من الجدول (١٠).

جدول (٤) تطور الأنفاق على الصحة للمدة من ١٩٨٠-١٩٨٩ وبالأسعار الثابتة مليون دينار

السنة	الإنفاق على الصحة بالأسعار الثابتة	معدل النمو	نسبة الإنفاق على الصحة إلى الإنفاق العام	نسبة الإنفاق على الصحة إلى GDP %
1980	335.25		1.8	0.88
1981	407.81	21.6	1.8	1.79
1982	331.97	-18.6	1.3	1.47
1983	251.96	-24.1	1.3	1.26
1984	228.02	-9.5	1.5	1.07
1985	250.56	9.9	1.7	1.19
1986	274.13	9.4	2	1.35
1987	251.21	-8.4	1.7	1.17
1988	238.3	-5.1	1.8	1.22
1989	273.56	14.8	2.1	1.42
معدل النمو المركب	-٢,٠١			

المصدر :من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للاحصاء-مديرية الارقام القياسية نشرات مختلفة. البنك المركزي العراقي- المديرية العامة للابحاث والاحصاء-مجموعات احصائية لسنوات مختلفة.

٢-الإنفاق على الصحة للمدة من ١٩٩٠-٢٠٠٢

اما بالنسبة للانفاق على الصحة لهذه المدة فقد شهد تذبذبا وتراجعا كبيرا لاسباب سياسية واقتصادية رافقت هذه المدة. ويتضح من الجدول (٥) الانخفاض الكبير في حجم الإنفاق الصحي والذي من خلاله يمكن ان نبين مدى توجه الحكومة في إدارة هذا القطاع الاجتماعي.

لقد انخفض مستوى الإنفاق على الصحة عام ١٩٩٠ إلى (193.36) مليون دينار بمعدل نمو سنوي سالب بلغ (29.3-%) وكانت نسبته إلى الإنفاق العام (2.2%) إما نسبته إلى الناتج المحلي فقد بلغت (0.557%).

الجدول (٥) تطور الإنفاق على الصحة بالأسعار الثابتة للمدة ١٩٩٠-٢٠٠٢ مليون دينار

السنة	الإنفاق على الصحة بالأسعار الثابتة	معدل النمو	نسبة الإنفاق على الصحة إلى الإنفاق العام	نسبة الإنفاق على الصحة إلى GDP %
1990	193.36	-29.3	2.2	0.557
1991	69.75	-63.9	1.8	0.758
1992	52.93	-24.1	1.4	0.390
1993	27.71	-47.6	1.1	0.224
1994	15.08	-45.6	1.2	0.140
1995	8.21	-45.6	0.8	0.085
1996	7.99	-2.7	0.9	0.072
1997	12.39	55.1	1.5	0.059
1998	13.91	12.3	1.3	0.067
1999	12.37	-11	1.1	0.033
2000	13.40	8.3	0.9	0.026
2001	11.54	-13.8	0.6	0.032
2002	7.14	-38.1	0.3	0.023
معدل النمو المركب	-٢٢,٤			

المصدر :من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للاحصاء-مديرية الارقام القياسية نشرات مختلفة. البنك المركزي العراقي- المديرية العامة للابحاث والاحصاء-مجموعات احصائية لسنوات مختلفة.

واستمر الإنفاق على الصحة بالانخفاض الشديد حتى سجل عام ١٩٩٦ مبلغ (7.99) مليون دينار بمعدل نمو سنوي سالب بلغ (2.7-%) اذ كانت نسبته إلى الإنفاق العام(0.9%) وإلى الناتج المحلي الإجمالي (0.072%) بعدها اخذ بالارتفاع المتذبذب ليصل عام ٢٠٠١ إلى (11.54) مليون دينار بمعدل نمو سنوي سالب بلغ (13.8-%) ،انخفض بعدها عام ٢٠٠٢ ليصل إلى (7) مليون دينار تقريبا حيث بلغ الإنفاق على الصحة ادني مستوى له وكذلك نسبة الإنفاق على الصحة إلى الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي خلال مدة الدراسة.

وكان معدل النمو المركب لهذه المدة قد بلغ (٢٢,٤-%) وذلك بسبب الظروف الاقتصادية والمالية التي مر بها العراق خلال تلك المدة بسبب العقوبات الاقتصادية المفروضة عليه.

٣-الإنفاق على الصحة للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٢

لقد شهد القطاع الصحي تدهورا واضحا وملموسا خلال المدة ما بعد ٢٠٠٣ وذلك بسبب طبيعة الظروف الاستثنائية التي مرت بها البلاد وحالة الانفلات الأمني والسياسي وتعرض العديد من المؤسسات الصحية المختلفة إلى حالات السرقة والنهب والحرق. وكذلك أدى ذلك إلى تدهور في حالة البنية التحتية للمؤسسات الصحية بسبب محدودية التمويل والاستثمار فيها. فضلا عن استمرار حالة الانقطاع في التيار الكهربائي ومياه الشرب، وهجرة العديد من الاطباء وذوي المهن الصحية إلى خارج البلاد بسبب عمليات القتل والتهديد للعاملين في هذه المؤسسات مما انعكس سلبا على كفاءة اداء القطاع الصحي ومؤسساته المختلفة (وزارة التخطيط،٢٠٠٧،ص٥٥).

وعند تحليل المؤشرات الصحية فيما يتعلق بالإنفاق على الصحة نستعين بالجدول (٦).

جدول (٦) تطور الإنفاق على الصحة بالأسعار الثابتة للمدة من ٢٠٠٣-٢٠١٢ مليون دينار

السنة	الإنفاق على الصحة بالأسعار الثابتة	معدل النمو	نسبة الإنفاق على الصحة إلى الإنفاق العام	نسبة الإنفاق على الصحة إلى GDP %
2003	113.19	1483.7	10.4	0.693
2004	296.94	162.3	2.1	1.283
2005	354.03	19.2	4.2	1.517
2006	231.06	-34.7	2.9	1.167
2007	165.89	-28.2	2.7	0.941
2008	205.21	23.7	2.2	0.848
2009	435.69	112.3	5.2	1.972
2010	437.81	0.5	4.03	1.784
2011	492.15	12.4	4.8	1.589
2012	٧٨٣,٣٢	٥٩,٢	٤,٨٥	2.315
معدل النمو المركب	٢١,٣٤			

المصدر :من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للاحصاء-مديرية الارقام القياسية نشرات مختلفة. البنك المركزي العراقي- المديرية العامة للابحاث والاحصاء-مجموعات احصائية لسنوات مختلفة.

ويتضح من الجدول (٦) ارتفاع مستوى الإنفاق الصحي إلى (113.19) مليون دينار عام ٢٠٠٣ محققا معدل نمو سنوي بلغ (1483.7%) اذ بلغت نسبة الإنفاق على هذا القطاع إلى الإنفاق العام (10.4%) وكانت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي (0.693%) بسبب رفع العقوبات الاقتصادية وبداية عهد جديد متمثلا بسقوط النظام بعد عام ٢٠٠٣،ارتفع الإنفاق على الصحة بعدها ليصل إلى (354.03) مليون دينار عام ٢٠٠٥ بمعدل نمو سنوي بلغ (19.2%) مع انخفاض نسبته إلى الإنفاق العام حيث بلغت (4.2%) إما نسبة الإنفاق على الصحة إلى الناتج المحلي الإجمالي فقد بلغت (1.5%) تقريبا وثم انخفض إلى

(165.89) مليون دينار عام ٢٠٠٧ ثم ارتفع بعدها الإنفاق على الصحة إلى إن وصل (٧٨٣,٣٢) مليون دينار تقريبا عام ٢٠٠١٢ .

ويعود السبب في تذبذب مستويات الإنفاق على الصحة إلى عدم استقرار الأوضاع العامة التي يشهدها العراق عبر العقود الماضية وعدم اعتماد خطط مدروسة لإدارة المرافق العامة في العراق .مما انعكس على مستوى الأهمية النسبية للإنفاق على الصحة إلى الإنفاق العام وكذلك بالنسبة إلى الناتج المحلي الاجمالي .وقد بلغ معدل النمو المركب خلال هذه المدة (٢١,٣٤%) وهي اعلى معدل نمو لهذا المتغير خلال مدة الدراسة.

ثالثا- الإنفاق على الحماية الاجتماعية:

من المعلوم إن العراق مر بظروف عصيبة أدت إلى نتائج كارثية في كل مجالات الحياة كان أخرها الاحتلال والأعمال التخريبية والإرهابية التي تحول من دون عودة الحياة إلى طبيعتها ،حيث تزدحم البيئة الاجتماعية في العراق بالمخاطر،ويمكن القول إن اتساع مساحة الفئات الهشة من أهم المشكلات المتفاقمة التي تتفاعل فيها المتغيرات .إن ضخامة المخاطر التي هددت النسيج الاجتماعي منذ عام ١٩٨٠ حتى اليوم تجد أمثلتها في معظم المدن والأرياف العراقية ولا يضاهيها إلا فقر السياسات والبرامج التنموية الفاعلة (جهاز الاحصاء المركزي،٢٠٠٦،ص١٣١)،كل ذلك ينعكس سلبا على مجمل الأوضاع الصحية والتربوية والإنتاجية والمعيشية وغيرها.

ولتحليل مؤشرات الحماية الاجتماعية فيما يتعلق بتطور الإنفاق عليها فقد تم تقسيمها إلى :

١-تطور الإنفاق على الحماية الاجتماعية للمدة ١٩٨٠-١٩٨٩

في عام ١٩٨٠ صدر قانون للرعاية الاجتماعية المرقم (١٢٦) الذي تم بموجبه إنفاق (0.014) مليون دينار في العام نفسه اذ كانت الأسر المشمولة قليلة جدا بلغت (١٤٧) أسرة لذا نجد إن نسبة الإنفاق على الحماية الاجتماعية إلى كل من الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي نسبة ضعيفة جدا لا تمثل أهمية نسبية لأي منهما وكما موضح بالجدول (٧)،وفي عام ١٩٨١ ارتفع الإنفاق على الحماية الاجتماعية اذ بلغ (16.57) مليون دينار محققا معدل نمو سنوي بلغ (١١٨٣٥٧,١%) وشهدت نسبة الإنفاق على الحماية الاجتماعية ارتفاعا ملحوظا إلى كل من الإنفاق العام و الناتج المحلي الإجمالي بلغت (0.07%)و(0.0728%) على التوالي ويعود السبب إلى زيادة إعداد الأسر المشمولة بقانون الحماية الاجتماعية حيث تضاعفت إعدادها لتصل (٢٣٠٤٧)أسرة ، إما عام ١٩٨٢ فقد ارتفعت النفقات على الحماية الاجتماعية لتصل أعلى مستوى لها خلال مدة الدراسة (بالأسعار الحقيقية الثابتة) بلغت (50.28)مليون دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ (203.5%)وارتفعت أهميتها النسبية بشكل كبير إلى كل من الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي حيث بلغت (0.2%)و(0.223%)على التوالي ،أخذت بعد ذلك بالانخفاض في الأعوام الثلاثة اللاحقة لتصل في عام ١٩٨٥إلى (21.95) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي سالب بلغ (7.6-%)والسبب يعود إلى التوقف في شمول اسر أخرى من جانب وانخفاض إعداد الأسر التي كانت مشمولة بالحماية الاجتماعية (بسبب الوفيات التي حصلت لبعض معيلي الأسر المشمولة) من جانب أخر ، لتنخفض الأهمية النسبية لنفقات الحماية الاجتماعية إلى كل من الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي حيث بلغت (0.1%) لكل منهما تقريبا ، وفي عام ١٩٨٦ ارتفعت نفقات الحماية الاجتماعية إلى (41.73) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ (90.1%) لترتفع الأهمية النسبية لنفقات الحماية الاجتماعية إلى النفقات العامة والناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى (0.3%) و(0.2%)على التوالي ،وفي عام ١٩٨٧ انخفضت

النفقات على الحماية الاجتماعية إلى (24.77%) بمعدل نمو سنوي سالب بلغ (40.7-%)وانخفضت معها الأهمية النسبية لها لكل من النفقات العامة والناتج المحلي الإجمالي، وتذبذب بعدها ارتفاع النفقات على الحماية الاجتماعية ليصل في نهاية المدة عام ١٩٨٩ إلى (26.57%) وبمعدل نمو سنوي بلغ (0.2%) وكانت نسبة النفقات على الحماية الاجتماعية إلى الإنفاق العام (0.2%) وإلى الناتج المحلي الإجمالي (0.14%) تقريبا.

وقد بلغ معدل النمو المركب لهذه المدة هو (١١٢,٢%)

(جدول (٧)تطور النفقات على الحماية الاجتماعية ١٩٨٠-١٩٨٩ بالأسعار الثابتة) مليون دينار

السنة	الإنفاق على الحماية الاجتماعية بالأسعار الثابتة	معدل النمو	نسبة الإنفاق على الحماية الاجتماعية إلى الإنفاق العام	نسبة الإنفاق على الحماية الاجتماعية إلى GDP
1980	0.014		0.0008	0.0003
1981	16.57	118357.1	0.07	0.0728
1982	50.28	203.5	0.2	0.2238
1983	29.34	-41.6	0.2	0.1476
1984	23.76	-19.03	0.2	0.1118
1985	21.95	-7.6	0.1	0.1043
1986	41.73	90.1	0.3	0.2059
1987	24.77	-40.7	0.2	0.1159
1988	26.52	7.1	0.2	0.1364
1989	26.57	0.2	0.2	0.1384
معدل النمو المركب	١١٢,٢			

المصدر :من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للاحصاء-مديرية الارقام القياسية نشرات مختلفة. البنك المركزي العراقي- المديرية العامة للابحاث والاحصاء-مجموعات احصائية لسنوات مختلفة.

٢-تطور الإنفاق على الحماية الاجتماعية للمدة ١٩٩٠ -٢٠٠٢

من المعلوم إن العمل الاجتماعي بما فيه الحماية الاجتماعية ارتبط أساسا بجهد الدولة المركزية ولم يكن لمنظمات المجتمع المدني او للجهد الفردي الطوعي دور يذكر فيه ولذلك تراجعت الأنشطة على نحو ملحوظ بعد فرض الحصار الدولي على العراق عام ١٩٩٠ وتراجعت قدرت الدولة على تمويل تلك الأنشطة (ياسين،العباسي،٢٠١٢،ص٢٢). ولتحليل مؤشر الإنفاق على الحماية الاجتماعية نستعين بالجدول (٨)، اذ تراجع الإنفاق على الحماية الاجتماعية في بداية هذه المدة عام ١٩٩٠ إلى (21.71) مليون دينار بمعدل نمو سنوي سالب بلغ (18.3-%) ،والأهمية النسبية لنفقات الحماية الاجتماعية إلى الإنفاق العام بلغت (0.2%) وللناتج المحلي كانت (0.062%)، استمر الانخفاض في نفقات الحماية الاجتماعية بمعدلات نمو سنوية متباينة لتصل عام ١٩٩٣ إلى (2.62) مليون دينار بمعدل نمو سنوي سالب بلغ تقريبا

(28.9-%)،ازداد الإنفاق على الحماية الاجتماعية عام ١٩٩٤ إلى (3.79) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ (44.8%)،ثم تراجع الإنفاق على الحماية الاجتماعية عام ١٩٩٥ إلى (2.67) مليون دينار وفي عام ١٩٩٦ ازداد الإنفاق على الحماية الاجتماعية بمعدل نمو سنوي بلغ (2.1%)،تراجع الإنفاق على الحماية الاجتماعية في السنوات اللاحقة ليصل أدنى مستوى بلغه اثناء مدة الدراسة عام ١٩٩٩ اذ بلغ الإنفاق على الحماية الاجتماعية بالأسعار الحقيقية إلى (1.43) مليون دينار بمعدل نمو سنوي سالب بلغ (21.9-%) حيث كانت الأهمية النسبية إلى كل من الإنفاق العام والناتج النحلي الإجمالي منخفضة جدا بلغت (0.1%) و(0.003%) على التوالي . ازداد الإنفاق على الحماية الاجتماعية في الأعوام اللاحقة ويعود السبب إلى إن الحكومة قد أدركت سوء الأحوال التي وصلت اليها الأسر المشمولة بالحماية الاجتماعية فجاءت بتعديل على قانون الحماية الاجتماعية في ٢٠٠٠/٦/١ لترتفع بمعدلات متفاوتة حتى وصلت عام ٢٠٠٢ إلى (3.84) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ (٣%) تقريبا لتصل نسبتها إلى الإنفاق العام إلى (0.2%) ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى (0.01%) وكما في الجدول (١٤).

جدول (٨) تطور الانفاق على الحماية الاجتماعية ١٩٩٠- ٢٠٠٢ بالأسعار الثابتة مليون دينار

السنة	الإنفاق على الحماية الاجتماعية بالأسعار الثابتة	معدل النمو	نسبة الإنفاق على الحماية الاجتماعية إلى الإنفاق العام	نسبة الإنفاق على الحماية الاجتماعية إلى GDP
1990	21.71	-18.3	0.2	0.062
1991	6.55	-69.8	0.2	0.071
1992	3.68	-43.8	0.1	0.027
1993	2.62	-28.9	0.1	0.021
1994	3.79	44.8	0.3	0.035
1995	2.67	-29.7	0.3	0.027
1996	2.72	2.1	0.3	0.024
1997	2.13	-21.6	0.3	0.010
1998	1.83	-14.3	0.2	0.008
1999	1.43	-21.9	0.1	0.003
2000	2.49	74.2	0.2	0.004
2001	3.72	49.6	0.2	0.010
2002	3.84	2.978	0.2	0.012
معدل النمو المركب	-١٢,٥			

المصدر :من اعداد الباحث بالاعتماد على وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للاحصاء-مديرية الارقام القياسية نشرات مختلفة. البنك المركزي العراقي- المديرية العامة للابحاث والاحصاء-مجموعات احصائية لسنوات مختلفة

وقد سجل معدل نمو مركب سالب لهذه المدة بلغ (١٢,٥-%)، اذ نلاحظ بان حجم النفقات على الحماية الاجتماعية قد انخفض عما كان علية عام ١٩٩٠ وذلك بسبب العقوبات الاقتصادية المفروضة وقد عانى اغلب افراد المجتمع العراقي من انخفاض في مستوى المعيشة والذي يتطلب زيادة عدد الاسر المشمولة بشبكة الحماية الاجتماعية وزيادة حجم الانفاق على تلك الشبكة ، الا ان هذا لم يتحقق خلال تلك المدة لذا كان معدل النمو لتلك المدة سالبا.

٣- تطور الإنفاق على الحماية الاجتماعية للمدة من ٢٠٠٣ -٢٠١٢

ازدادت النفقات على الحماية الاجتماعية في الأعوام التي أعقبت عام ٢٠٠٢ بسبب التحول الذي حصل في العراق عام ٢٠٠٣، اذ ازدادت النفقات على الحماية الاجتماعية بمعدلات مرتفعة ولكنها كانت متذبذبة ،ففي عام ٢٠٠٣ بلغ الإنفاق على الحماية الاجتماعية (9.50)مليون دينار بمعدل نمو سنوي بلغ (147.8%) وكذلك فقد ارتفعت الأهمية النسبية لنفقات الحماية الاجتماعية إلى كل من الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي اذ بلغت (0.9%) و(0.058%) على التوالي استمرت النفقات على الحماية الاجتماعية بالزيادة حتى وصلت عام ٢٠٠٧ إلى (122.18) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ (17.8%) وبلغت نسبتها إلى الإنفاق العام أعلى مستوى لها خلال مدة الدراسة اذ بلغت (2%) وكانت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي (0.692 %)، وكما في الجدول (٩).

(جدول (٩) تطور النفقات على الحماية الاجتماعية ٢٠٠٣-٢٠١٢ بالأسعار الثابتة) مليون دينار

السنة	الإنفاق الحماية الاجتماعية بالأسعار الثابتة	معدل النمو	نسبة الإنفاق على الحماية الاجتماعية إلى الإنفاق العام	نسبة الإنفاق على الحماية الاجتماعية إلى GDP
2003	9.50	147.8	0.9	0.058
2004	14.73	55.1	0.1	0.063
2005	23.88	62.05	0.3	0.102
2006	103.71	334.3	1.3	0.524
2007	122.18	17.8	2	0.692
2008	119.02	-2.6	1.3	0.491
2009	22.6	-81.01	0.3	0.102
2010	74.73	230.7191	0.7	0.304
2011	67.59	-9.56	0.7	0.218
2012	123.43	95.95	0.8	0.391
معدل النمو المركب	30.14			

المصدر :من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للاحصاء-مديرية الارقام القياسية نشرات مختلفة. البنك المركزي العراقي- المديرية العامة للابحاث والاحصاء-مجموعات احصائية لسنوات مختلفة .

ونلاحظ من الجدول (٩) بانه عام ٢٠٠٨ انخفض الإنفاق على الحماية الاجتماعية بمعدل نمو سنوي سالب بلغ (2.6-%) تلاه انخفاض كبير جدا عام ٢٠٠٩ اذ كانت النفقات على الحماية الاجتماعية قد بلغت (22.6) مليون دينار بمعدل نمو سنوي سالب بلغ (81.01-%) وبلغت أهميتها النسبية إلى كل من الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي (0.3%) و(0.102%)، ونلاحظ كذلك بان نفقات الحماية الاجتماعية ازدادت عام ٢٠١٠ إلى (74.73%) وبمعدل نمو سنوي بلغ (230.7%) انخفضت بعدها عام ٢٠١١ ويعود السبب إلى انخفاض اعداد الاسر التي تم شمولها في العام السابق نتيجة حصول بعض التجاوزات التي ادت إلى شمول اسر غير مستحقة ، ثم عادت مرة اخرى إلى الارتفاع لتصل إلى (123.43) مليون دينار في نهاية المدة عام ٢٠١٢ ونسبتها إلى كل من الإنفاق العام والناتج المحلي بلغت (0.8%)و(0.391%)على التوالي ،وقد سجل معدل نمو مركب لهذه المدة بلغ (30.14%).

وقد بلغ معدل النمو المركب خلال مدة الدراسة ١٩٨٠- ٢٠١٢ معدل ٣١,٩٧% ، ونستنتج مما تقدم بان الانفاق على الحماية الاجتماعية شهد تطورا ملحوظا خلال مدة الدراسة (١٩٨٠-٢٠١٢) والذي تمثل بزيادة عدد الاسر المشمولة بالشبكة وزيادة في حجم المبالغ المخصصة من قبل الدولة للشبكة وهذا ما انعكس ايجابيا على الفئات المشمولة من المجتمع .

المبحث الثالث/ قياس وتحليل العلاقة التبادلية بين الرفاهية الاجتماعية والنمو الاقتصادي:

تهدف الدراسة إلى تحديد ومعرفة نوع العلاقة السببية والتبادلية بين مؤشر الرفاهية الاجتماعية* ومؤشر النمو الاقتصادي في العراق ولمدة الدراسة ١٩٨٠- ٢٠١٢ ، وتحديد فيما إذا كانت العلاقة باتجاه واحد او باتجاهين وحجم تلك العلاقة لمعرفة مدى تحقق الرفاهية الاجتماعية في العراق خلال المدة المذكورة وانعكاس ذلك على تحقيق معدلات نمو اقتصادي.

وقبل اجراء التحليل القياسي لتحديد العلاقة بين مؤشر الرفاهية الاجتماعية والنمو الاقتصادي ، فانه سيتم بيان حجم الانفاق على الرفاهية الاجتماعية وبنودها المختلفة (الصحة ، التعليم والحماية الاجتماعية) في العراق خلال مدة الدراسة ١٩٨٠- ٢٠١٢ ، والذي يوضح المستويات المنخفضة لما مخصص لبنود الانفاق المختلفة ، فقد بلغ نسبة ٠,٠٢% من الناتج المحلي الاجمالي في عام ١٩٨٠ .

وقد تراوحت نسبة الانفاق على الحماية الاجتماعية إلى الناتج المحلي الاجمالي بين ٠,٠١- ٠,٠٤% خلال المدة من ١٩٨٠ – ٢٠٠٢، وعلى الرغم من انخفاض تلك النسبة قياسا باهمية تلك الخدمات المقدمة لافراد المجتمع ومستوى تحقيق الرفاهية لهم ، الا انها شهدت انخفاضا كبيرا جدا بعد عام ٢٠٠٣، وكما في الجدول (١٠).

جدول (١٠) يوضح اجمالي نفقات الرفاهية الاجتماعية ونسبتها إلى GDP

السنة	الانفاق على الرفاهية الاجتماعية مليون دينار	نسبة الانفاق على الرفاهية الاجتماعية إلى الناتج المحلي الاجمالي %
1980	849.89	0.0225
1981	936.81	0.0412
1982	825.36	0.0367
1983	635.32	0.0319

1984	570.62	0.0268
1985	619.14	0.0294
1986	669.25	0.0330
1987	759.47	0.0355
1988	809.72	0.0416
1989	921.87	0.0480
1990	662.03	0.0191
1991	257.18	0.0279
1992	203.84	0.0150
1993	120.14	0.0097
1994	60.41	0.0056
1995	37.05	0.0038
1996	44.50	0.0040
1997	45.71	0.0022
1998	57.33	0.0027
1999	80.96	0.0022
2000	85.41	0.0016
2001	116.44	0.0032
2002	136.88	0.0045
2003	407.72	0.0249
2004	939.08	0.0406
2005	952.31	0.0408
2006	772.75	0.0391
2007	679.94	0.0385
2008	1135.82	0.0469
2009	1480.35	0.0670
2010	1562.41	0.0636
2011	1723.62	0.0556
2012	2455.73	0.0725

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على الجداول السابقة

- توصيف متغيرات الدراسة:

تم تحديد وتوصيف أهم المتغيرات المستخدمة في تحليل الأثر المتبادل بين مؤشرات الرفاهية الاجتماعية والنمو الاقتصادي في العراق ولمدة الدراسة ١٩٨٠- ٢٠١٢ ، إذ تم استخدام بيانات المتغيرات بالقيم

الحقيقية (الاسعار الثابتة) وباعتماد سنة ١٩٨٨ كسنة أساس وذلك لاستبعاد اثر التضخم الذي يجعل قيمة المتغير غير دقيقة وبعيده عن قيمته الحقيقية.

وكانت أهم المتغيرات التحليل القياسي للبحث هي :

Gdprate : ويعكس متغير معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بنية الإنتاج وحجم النشاط الاقتصادي في البلد حيث تم حسابة من خلال اخذ الفروق في التغير فيGDP كمؤشر للنمو الاقتصادي للبلد.

Gdphelth : نسبة الإنفاق على الصحة إلى GDP% ويقاس هذا المؤشر كنسبة مئوية والذي يعكس مدى اهتمام الحكومة بصحة افراد المجتمع ومدى ارتباطها ببناء القدرات البشرية وتوظيفها الفعال في النشاط الانتاجي وذلك من خلال حجم الانفاق على القطاع الصحي ونوع وجودة الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين كمخرجات للانفاق على الصحه من قبل الدولة .

Gdpedu : نسبة الإنفاق على التعليم إلى GDP% ويعكس هذا المؤشر مدى توجه واهتمام الحكومة بتخصيص الموارد لقطاع التعليم ، خاصة وان مخرجات التعليم تساهم وبشكل كبير في رفع معدلات النمو الاقتصادي اذا ما تم توظيف تلك التخصيصات في رفع كفاءة وزيادة مهارات افراد المجتمع.

فزيادة حجم الانفاق على التعليم ينعكس على زيادة اعداد المدارس وكذلك الجامعات وايضا استيعاب اعداد كبيرة من الملتحقين بالتعليم الابتدائي او مراحل التعليم المختلفة وصولا للتعليم الجامعي ، وان هذا الانفاق يتطلب ان يؤدي إلى تطور التعليم كما ونوعا.

Gdpsocial : نسبة الإنفاق على الحماية الاجتماعية إلى GDP% ، يعكس هذا المؤشر حجم المخصص من قبل الدولة لبرامج الحماية الاجتماعية المختلفة كالرعاية الاجتماعية والضمان الاجتماعي ومخصصات العاطلين عن العمل والمرتبات التقاعدية وغيرها والتي تؤدي إلى خفض معدلات التهميش الاجتماعي والفقر .

Gdpsocial welfare : وتم حساب وقياس مؤشر الرفاهية الاجتماعية من خلال ما مخصص للانفاق على التعليم والانفاق على الصحة وكذلك الانفاق على الحماية الاجتماعية ، اذ تعكس الخدمات في قطاع الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية مدى توفر سبل الرفاهية لافراد المجتمع من خلال توفر تلك الخدمات الاساسية .

ومن اجل اجراء التحليل القياسي سيتم من خلال اجراء الاختبارات الاتية :

١.: اختبار استقرارية Stationarity البيانات لديكي فولر الموسع (ADF Test)

قبل تقدير متجه الانحدار الذاتي VAR،سيتم اجراء اختبار استقرارية البيانات للتاكد فيما إذا كانت المتغيرات في النموذج ساكنة (مستقرة) أم لا.(Enders. Walter, New York, 1995).

ويمكن معرفة ذلك من خلال الجدول (١١)، وبناءً على نتائج الجدول أدناه لاستقرارية المتغيرات، توضح النتائج عدم استقرار السلاسل الزمنية الخاصة بمتغيرات الدراسة ولكل المستويات للمتغيرات المستخدمة عند مستوى معنوية (5%) مما يتطلب إجراء الاختبار على الفروق الأولى.

ووفقاً لنتائج الاختبار بعد اخذ الفروق الأولى، يتم رفض فرضية احتواء هذه المتغيرات على جذر الوحدة، وبذلك فان النتائج معنوية، أي أنها مستقرة بوجود قاطع واتجاه عام عند مستوى معنوية (1%) لمتغير GDP rate ، و (1%) لمتغير SOCIALWELFARE.

جدول (١١) اختبار ديكي فولر الموسع لجذر الوحدة

المتغيرات	فترات الإبطاء	المستوى		الفروق الأولى	
		A	B	A	B
GDP RATE	٢	-2.309	-0.094	-7.252*	-4.911
SOCIALWELFARE	٢	-0.680	-1.486	-5.921*	-5.254

a تعني الانحدار يحتوي على قاطع واتجاه عام

b تعني الانحدار يحتوي على قاطع فقط

*، **، تعني معنوي عند مستوى 1 %،5% ،على التوالي.

المصدر:. الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي*[١].

و هذا يعني بان المتغيرات معنوية عند الفرق الأول وبوجود اتجاه وقاطع وهذا ما سيتم الاعتماد عليه عند تحليل نتائج الدراسة.

٢:. اختبار التكامل المشترك لجوهانسن (Johansen Cointegration Test)

لقد تم إجراء اختبار التكامل المشترك لمتغيرات الدراسة وكانت النتائج كما في الجدول (١٢):

جدول (١٢) اختبار التكامل المشترك لجوهانسن

فرضية العدم	الفرضية البديلة	القيم الإحصائية Statistic Value	القيم الحرجة Critical Value
1. اختبار Trace			
r=0	r>0	8.840	15.494
r≤1	r>1	4.370**	3.921
2. اختبار Maximum			
r=0	r=1	7.969	14.264
r=1	r=2	4.370**	3.921

**، تعني معنوي عند مستوى 5%.

المصدر:. الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي.

ونستنتج من الجدول أعلاه بوجود على الأقل متجه مشترك واحد بين المتغيرات، وأيضاً ترتبط هذه المتغيرات بعلاقة في الأجل الطويل.

٣:. اختبار السببية لكرانجر (Granger Causality)

لقد تم إجراء اختبار السببية لكرانجر على متغيرات الدراسة لبيان اتجاه السببية ونوع العلاقة بين المتغيرات(M.S.Anwar1996) وكانت النتائج كالأتي:

جدول (١٣) اختبار السببية لكرانجر

العلاقة	F. Statistic	Probability
gdp rate → SOCIALWELFARE	1.82	0.097
SOCIALWELFARE → gdp rate	8.26	0.001

[١] * برنامج EVIEWS 7.

المصدر:. الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي.

وهذا يعني وجود علاقة سببية بين المتغيرات، إذ إن العلاقة تكون مؤثرة وايجابية (معنوية عند مستوى ١%) من الرفاهية الاجتماعية إلى النمو الاقتصادي ، أي إن زيادة الإنفاق على مكونات الرفاهية الاجتماعية ستؤدي إلى تحقيق معدلات نمو اقتصادي ، وكذلك توجد اتجاه للسببية من النمو الاقتصادي إلى الرفاهية الاجتماعية مع ملاحظة معنوية العلاقة السببية عند مستوى ١٠% وهذه النتيجة تنسجم مع حجم الإنفاق على بنود الرفاهية الاجتماعية المختلفة ، اذ ان تلك النفقات للرفاهية الاجتماعية لا تنسجم مع الحاجة الفعلية والوضع المعيشي ومستوى البطالة والتفاوت في الدخل بين إفراد المجتمع.

٤:. تحليل نموذج VAR لمتغيرات الدراسة:.

قبل التحليل يتطلب الأمر تحديد عدد فترات الإبطاء أو التخلفات في نموذج VAR، إذ جاءت نتائج هذا الاختبار كما موضح في الجدول (١٤)، إذ يتم اختيار فترات الإبطاء اعتماداً على معيار AIC وسكوارز SC فضلاً عن HQ كمؤشرات أساسية، إذ سيتم تقدير متجه الانحدار الذاتي غير المقيد VAR بمستوى المتغيرات وباستخدام فترات إبطاء مختلفة اعتماداً على مؤشر AIC وSC،إذ يتم اختيار التخلف الذي له اقل قيمة لهما.

جدول (١٤) يوضح عدد التأخرات أو التخلفات لنموذج VAR لمتغيرات الدراسة

Lag	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	NA	63189.58	16.72	16.82	16.75
1	107.89	1736.939	13.13	13.41	13.22
2	16.95*	1176.657*	12.74*	13.30*	12.89*

*تشير إلى عدد التخلفات أو الإبطاء المثلى، وجميع الاختبارات عند مستوى معنوية (5%).

LR: اختبار LR.

FPE: الخطأ التنبوئي النهائي.

AIC: معيار اكايك.

SC: معيار سكوارز.

HQ: معيار هانان . كوين.

المصدر:. الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي.

ومن الجدول أعلاه نستنتج بان عدد فترات الإبطاء هو فترتين اعتماداً على معيار اكايكي AIC وسكوارز SC، إذ تم اختبار التخلف للمتغيرات اعتماداً على المؤشرات أعلاه والتي لها اقل قيمة.

ومن خلال الشكل البياني (١) يتضح بان النموذج المقدر يحقق شرط الاستقرار (VAR Satisfies The Stability Condition) ، إذ أن جميع المعاملات اصغر من الواحد وجميع الجذور تقع داخل دائرة الوحدة مما يعني أن النموذج لا يعاني من مشكلة في ارتباط الأخطاء أو عدم ثبات التباين.

شكل (١) يوضح استقرارية البيانات عند الفروق الأولى لمتغيرات الرفاهية الاجتماعية والنمو الاقتصادي

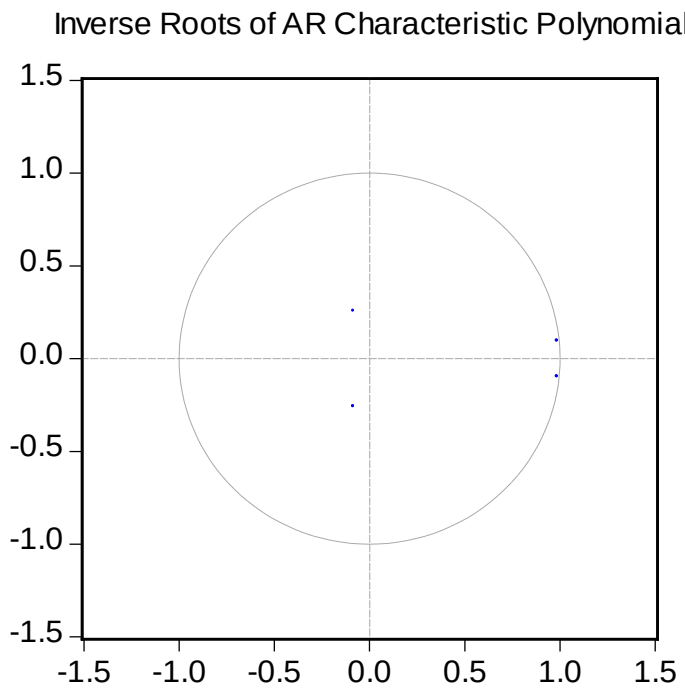

المصدر:. من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي

ويوضح الجدول (١٥) نتائج التحليل القياسي لمتجه الانحدار الذاتي، استناداً إلى نتائج التحليل القياسي، إذ يتبين بان نسبة الرفاهية الاجتماعية إلى الناتج المحلي الإجمالي لسنة أو سنتين سابقتين ترتبط بعلاقة طردية موجبة ومعنوية مع نسبة التغير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في السنة الحالية، إذ أن الزيادة بنسبة (1%) في نسبة الانفاق في الرفاهية الاجتماعية إلى الناتج المحلي الإجمالي لسنة سابقة أو سنتين سابقتين سوف تؤدي إلى زيادة معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي في السنة الحالية بنسبة (3.67%) أو (0.07%) على التوالي، أما معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للسنة السابقة أو لسنتين السابقتين يرتبط بعلاقة موجبة ايضا مع معدل التغير في الناتج المحلي الإجمالي للسنة الحالية، إذ إن زيادة بنسبة (1%) في معدل النمو للسنة السابقة أو لسنتين سابقتين سوف تؤدي إلى زيادة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للسنة الحالية بنسبة (0.95%) و (0.08%) على التوالي .

وان القوة التوضيحية للنموذج تقدر بـ (92%) وان النموذج معنوي ككل وحسب الاختبار الاحصائي F.

أما فيما يخص المتغيرات المؤثرة على نسبة نفقات الرفاهية الاجتماعية إلى الناتج المحلي الإجمالي للسنة الحالية فأن يرتبط بعلاقة موجبة مع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لسنة سابقة وسنتين سابقتين، إلا إن إثرهما المعنوي ضعيف مع متغير نسبة إنفاق الرفاهية الاجتماعية إلى الناتج الإجمالي للسنة الحالية، إذ أن زيادة بنسبة (1%) في معدل النمو للسنة السابقة أو لسنتين سابقتين سوف تؤدي إلى زيادة طفيفة في نسبة نفقات الرفاهية الاجتماعية إلى الناتج المحلي الإجمالي للسنة الحالية بنسبة (0.005%) و (0.001%) على التوالي ، أضف إلى وجود العلاقة الموجبة والمعنوية بين متغيرات نسبة الإنفاق الرفاهية الاجتماعية إلى الناتج المحلي الإجمالي لسنة سابقة وسنتين مع متغير الرفاهية الاجتماعية للسنة الحالية.وان القوة التوضيحية تفسر (83%) من المتغيرات الكلية في النموذج،و أن المتغيرات معنوية على مستوى النموذج ككل.

جدول (١٥) يوضح نتائج تحليل (VAR) لمتغيرات النموذج

المتغيرات	ΔGDP rate	ΔSOCIALWELFARE
C	4294.361 (2869.06) [1.496]	−0.003 (0.003) [−0.972]
$\Delta GDP\ rate_{(-1)}$	0.953 (0.157 [6.034]	0.005 (0.006) [0.273]
$\Delta GDP\ rate_{(-2)}$	0.082 (0.175) [1.014]	0.001 (0.002) [0.498]
$\Delta SOCIALWELFARE_{(-1)}$	3.671 (1.306) [3.764]	0.844 (0.202) [4.166]
$\Delta SOCIALWELFARE_{(-2)}$	0.071 (2.943) [4.065]	0.058 (0.201) [0.291]
R^2	0.921	0.833
F.Statistic	76.46	32.64
Log Likelihood	−304.65	114.41
Akaike AIC	19.97	7.05
Schwarz SC	20.21	6.82

( ) تشير إلى Standard errors، [ ] تشير إلى اختبار t

المصدر:. الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي.

ونستنتج من ذلك بأن قنوات انتقال الأثر من بنود الإنفاق على الرفاهية الاجتماعية كالتعليم والصحة والحماية الاجتماعية (زيادة الإنفاق على التعليم تؤدي إلى زيادة النوعية والكمية لمؤشرات التعليم وكذلك بالنسبة لمؤشر الصحة والحماية الاجتماعية والتي ترتبط بتحسين مستوى الصحي والمعيشي لإفراد المجتمع) إلى النمو الاقتصادي أكثر أثرا من انتقال الأثر من نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى مؤشر الرفاهية الاجتماعية وذلك حسب مؤشر السببية لكرانجر ومعنوية المتغيرات في نموذج التحليل القياسي.

وعلى الرغم من انخفاض نسبة مخصصات الانفاق على الرفاهية الاجتماعية إلى الناتج المحلي الاجمالي الا ان اثرها اكثر قياسا بانتقال الاثر من النمو الاقتصادي إلى الانفاق على الرفاهية الاجتماعية ، وان كل ذلك ينسجم مع حجم التخصيصات لبنود الرفاهية الاجتماعية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال مدة الدراسة

مما يتطلب زيادة حجم الإنفاق على التعليم والصحة والحماية الاجتماعية من اجل رفع مؤشر الرفاهية الاجتماعية في العراق وانعكاس ذلك ايجابا على تحقيق معدلات النمو الاقتصادي ، وان ذلك يتطلب ضرورة الاهتمام بالخدمات المقدمة لافراد المجتمع وزيادة التخصيصات للخدمات الأساسية وكذلك توفير قاعدة بيانات وتحديد خريطة الحرمان على مستوى العراق.

ان مؤشر الرفاهية الاجتماعية في العراق يعكس مدى مساهمة ذلك المؤشر في رفع معدلات النمو الاقتصادي عندما تهدف سياسة الإنفاق في مجال الرفاهية الاجتماعية إلى بناء رأس المال البشري وتطوير البني التحتية وتوفير فرص العمل وحماية العاطلين عن العمل وبالتالي فان المحصلة النهائية ستكون العلاقة تبادلية وباتجاهين متعاكسين من الرفاهية الاجتماعية إلى النمو الاقتصادي وبالعكس.

الاستنتاجات :

لقد توصلت الدراسة إلى استنتاجات متعددة اعتمادا على النتائج المتحققة فيها ومن اهمها :

١- ان النمو المركب لنفقات التعليم لمدة الدراسة كان موجبا ومن ثم فان ذلك انعكس على زيادة عدد الملتحقين بالدراسة الابتدائية والثانوية والجامعية واعداد الخرجين فضلا عن التوسع في عدد المدارس والجامعات على مستوى العراق خلال تلك المدة .

٢- تذبذب مستويات الإنفاق على الصحة وذلك بسبب عدم استقرار الأوضاع العامة والغير مستقرة للبلد وعدم اعتماد خطط مدروسة لإدارة المرافق العامة في العراق ، مما انعكس على مستوى الأهمية النسبية للإنفاق على الصحة إلى الإنفاق العام وكذلك بالنسبة إلى الناتج المحلي الاجمالي .وقد بلغ معدل النمو المركب خلال مدة الدراسة (1.99%).

٣- ان الانفاق على الحماية الاجتماعية شهد تطورا ملحوظا خلال مدة الدراسة (١٩٨٠-٢٠١٢) والذي تمثل بزيادة عدد الاسر المشمولة بالشبكة وزيادة في حجم المبالغ المخصصة من الدولة للشبكة وهذا ما انعكس ايجابيا على الفئات المشمولة من المجتمع ، لذلك كانت معدل النمو لاجمالي المدة موجبا وبمقدار ٣١,٩٧% .

٨- بان اثر مكونات الرفاهية الاجتماعية (الانفاق على التعليم ، الانفاق على الصحة والانفاق على الحماية الاجتماعية) ان التغير في الناتج المحلي الإجمالي يمتد لمدة (سنة واحدة)، وحسب المؤشرات السابقة، لذلك يبنى النموذج على مدة تخلف أو إبطاء واحدة.

٩- ان زيادة الانفاق على مكونات الرفاهية الاجتماعية ستؤدي إلى تحقيق معدلات نمو اقتصادي ، وكذلك توجد اتجاه للسببية من النمو الاقتصادي إلى الرفاهية الاجتماعية مع ملاحظة معنوية العلاقة السببية عند مستوى ١٠% وهذه النتيجة تنسجم مع حجم الانفاق على بنود الرفاهية الاجتماعية المختلفة ، إذ إن تلك النفقات للرفاهية الاجتماعية لا تنسجم مع الحاجة الفعلية والوضع المعيشي ومستوى البطالة والتفاوت في الدخل بين افراد المجتمع.

التوصيات :

وبناءا على الاستنتاجات السابقة فقد توصلت الدراسة إلى التوصيات الاتية :

١- زيادة حجم الانفاق على القطاع التعليم لما له من اهمية ايجابية في زيادة مهارات الافراد ورفع الانتاجية وانعكاس ذلك على تحقيق النمو الاقتصادي .

٢- دعم وتطوير قطاع الصحه ، اذ ان زيادة الانفاق على الصحه سيؤدي إلى زيادة الانتاج ومن ثم انتقال قنوات التاثير إلى النمو الاقتصادي أي ان الاثر ايجابيا بينهما.

٣- زيادة تخصيصات الحماية الاجتماعية وكذلك عدد المشمولين بتلك الشبكة لما له من اثر ايجابي في زيادة مستوى الرفاهية الاجتماعية لافراد المجتمع .

٤- تطور البنى التحتية والخدمات وارتباطها بقطاعات الاقتصاد الانتاجية من اجل تحقيق معدلات نمو اقتصادية تنسجم مع ما متوفر من موارد في البلد.

٥- زيادة حجم الانفاق على التعليم والصحة والحماية الاجتماعية ، فضلا عن توفير قاعدة بيانات وتحديد خريطة الحرمان على مستوى العراق.

٦- ان تبادلية العلاقة بين الرفاهية الاجتماعية والنمو الاقتصادي يتطلب البحث عن قنوات انتقال الاثر بينهما .

٧-عدم النظر إلى الانفاق على الرعاية الاجتماعية ككلفة اجتماعية على الاقتصاد بل كمحفز للنمو لكونه عاملا يستقطب مجمل القوى العاملة ، ويعزز راس المال البشري.

٨- ان ارتباط العراق بالمؤسسات المالية والنقدية العالمية سوف يحتم علية الالتزام بتطبيق البرامج الاصلاحية ، الامر الذي يؤثر سلبا في مستوى الرفاه في المجتمع العراقي .

المصادر :

١-النجفي، سالم توفيق ،التنمية البشرية في العراق :قيود الماضي وسياسات المستقبل ،مجلة الحكمة،بغداد،بيت الحكمة،العدد٤٢، ٢٠٠٦.

٢-الحسيني ،احمد خليل،الفقر والدولة ،(بابل ،الدار العربية للطباعة)،٢٠١٠،.

٣-التقرير الوطني لحال التنمية البشرية في العراق (٢٠٠٨).

٤-الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ،خارطة الحرمان ومستويات المعيشة في العراق ،ج١، ٢٠٠٦.

٥-برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،تقرير التنمية البشرية لعام(٢٠٠٣).

٦-ياسين ،عدنان ،وعبد الحسن جواد العباسي،الكلفة الاجتماعية للازمات في العراق،دراسات اجتماعية،العدد ٢٨ ،بيت الحكمة ،بغداد،٢٠١٢.

٧-عقيل حميد جابر الحلو،الاستثمار بالمورد البشري وعلاقته بالتشغيل والبطالة في البلاد النامية(دراسة حالة العراق(،أطروحة دكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد في الجامعة المستنصرية ،(غير منشورة)،٢٠٠٩.

٨-الكلبدار ،قصي وآخرون،القياس الاقتصادي لأثر حجم الدخل القومي على النفقات التعليمية ومدخلات التعليم العالي في العراق للمدة ١٩٧٠-٢٠٠٢،مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية ،العدد٤، ٢٠٠٩،.

٩-وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، تقرير الاقتصاد العراقي لعام ٢٠٠٧،بغداد،دائرة السياسات المالية والاقتصادية.

١٠-وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ،تقرير الاقتصاد العراقي لعام ٢٠٠٩،(بغداد،دائرة السياسات المالية والاقتصادية ،كانون الأول،٢٠١٠).

١١- وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للاحصاء-مديرية الارقام القياسية نشرات مختلفة.

١٢-البنك المركزي العراقي- المديرية العامة للابحاث والاحصاء-مجموعات احصائية لسنوات مختلفة.

١٣-العكيلي،طارق،الاقتصاد الجزئي،دار الكتب للطباعة والنشر،جامعة المزصل،٢٠٠١.

١٤-منى يونس ،الوصول إلى الرفاهية ،دار الخلود،بيروت،الطبعة الأولى ،٢٠١٠.

١٥-البدوي ،احمد زكي ,معجم المصطلحات والعلوم الاجتماعية,بيروت ,مطبعة لبنانو١٩٧٨.

١٦-كنعان،طاهر حمدي /دور الدولة في البيئة الاقتصادية العربية الجديدة /الصندوق العربي للإنماء،بيروت ١٩٩٨,

١٧-العبادي سلام عبد علي ، العزاوي مثال عبد اللة غني،السياسة الاجتماعية في العراق جدل دولة الرفاه واقتصاد السوق، جامعة الموصل ومجلة كلية الاداب، العدد ٩٦.

١٨-السروجي طلعت مصطفى،حمزاوي راضي امين ، اساسيات الرعاية الاجتماعية والحاجات الانسانية ، دار العلم ،دبي ،١٩٩٨.

19-MINISTRY OF SOCIAL AFFAIRS AND HEALTH (Pictures by Mari Soini Layout and printed by Helsinki University Printing House, Helsinki 2006.

20-Enders. Walter: Applied Econometric Time Series, John Wiley & Sons, Inc, New York, 1995.

21- M.S.Anwar, Stephen Davies & R.K.Sampath: Causality Between Government Expenditures And Economic Growth: An Examination Using Cointegration Techniques. Public Finance, Vol. 51(2), 1996.

Analysis relationship between Social Welfare and Economic Growth in Iraq.